دور محو الأمية المالية في تعزيز الشمول المالي

إعداد الباحثة

رشا عوني عبد الله العش

CamScanner

خص: –

يتناول هذا البحث دور محو الأمية المالية في تعزيز الشمول المالي من خلال بيان علاقة محـــو ة المالية بالشمول المالي وأهميته في اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية، حيث أن فهم المنتجات دمات المالية شرطاً أساسياً لتعميمها والاستفادة منها بشكل فعال، إلا أن هذه العملية لا تتم بسهولة ، هناك الكثير من التحديات والمعوقات التي تواجهها والتي يجب وضعها في الحسبان حتى يـــتم الثقافة المالية على أكمل وجه، وهذا ما تناوله البحث بشيء من التفصيل.

كما يهدف البحث إلى إبراز أهمية محو الأمية المالية في تعزيز الشمول المالي من خلال تقليص وة في الوعي المالي لدى فئات المجتمع المختلفة وتشجيع المواطنين علـــى الادخـــار واســـتثمار وال بالطرق المثلى.

وقد تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي القائم على وصف الظاهرة ثم القيـــام بتحليلهـــا وإيجـــاد ول المناسبة لها.

لقد خلصت الدراسة على عدد من الاستنتاجات، لعل من أهمها: – هو أن محو الأمية المالية هو المؤشرات التي تضمن جودة الخدمات المالية حيث يقيس قـــدرة المـــستخدمين علـــى التخطـــيط لادخار والاستثمار والموازنة، كما يوجد علاقة طردية بين محو الأمية المالية وتعزيـــز الـــشمول الي.

كما خرجت الدراسة بعدد من التوصيات، لعل من أبرزها: – العمل على إعـــداد اســـتراتيجية لنية للتعليم والتثقيف المالي، وتوفير برامج التوعية للمستهلك المالي، إلى غير ذلك من التوصـــيات ي تناولها البحث بشيء من التفصيل.

لمات المفتاحية

الشمول المالي، التوعية المالية، الأزمة الاقتصادية، التنمية المستدامة، الخيارات المالية.

CamScanner

Summary

This research deals with the role of financial literacy in enhancing the financial inclusion through the relationship of financial literacy with the financial inclusion and its importance in making the economic and financial decisions. As the understanding of the financial products and services is fundamental for effective generalization and utilization. Many of the challenges and obstacles that face them should be taken into account in order to spread the financial culture to the fullest and this what the research is dealing with in details.

The research also aims to manifest the importance of financial literacy in enhancing the financial inclusion through reducing the gap in financial awareness among the different classes of society and encouraging citizens to save and invest money in the best way.

The analytical descriptive method was used to describe the phenomenon and then analyzing it and finding appropriate solutions.

The study concludes a number of conclusions. The most important are that the financial literacy is one of the indicators that guarantee the quality of financial services. It measures the ability of users to plan, save, invest and balance. There is also a direct correlation between literacy and financial inclusion.

The study also made a number of recommendations and the most important are: preparing a national strategy for education and financial education, providing awareness programs for the financial consumer and other recommendations the research discussed in detail.

Key words:

Financial inclusion, financial awareness, economic crisis, sustainable development, financial options.

CamScanner

أولاً: المقدمة

يعد الشمول المالي من المواضيع الحديثة والهامة التي برزت على الساحة الدولية وبخصوص بالتطور المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية، ومما لا شك فيه أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر دون المرور على التوعية المالية وإبراز أهمية محو الأمية المالية وعلى ذلك فإن الأمية المالية من أكبر وأبرز التحديات التي تواجه تعزيز الشمول المالي أي أن العمل على محو الأمية المالية من شأنه تعزيز الشمول المالي.

إن ترتبط الأمية المالية بشكل كبير بالأمية التعليمية فأكثر المتعاملين لا يستطيعون اتخاذ قرارات مالية صحيحة وحاسمة وهناك العديد من الأسر التي لا تتمكن من رسم خطة مالية وفعالة كما أن لديها القدرة على مواجهة الأزمات المالية التي تعصف بها بسبب عدم معرفة التعامل الصحيح مع القرارات المالية والنتيجة هي الغرق في الديون وانعدام الاستقرار المالي.

وعلى ذلك يعتبر محو الأمية المالية معاوناً مهماً لترويج الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي، حيث يقوم بتعليم كيفية الحصول على المنتجات المالية الرسمية والمناسبة وكيفية استخدامها بشكل سليم وعلى ذلك تكون الفرصة للفئات المحرومة المستهدفة يتم شمولها مالياً في الاقتصاد الرسمي، أي يستهدف القدرة على الإلمام للمنتجات المالية في السوق وفهمها والحماية من المشاكل المالية في المستقبل حيث يهدف إلى التوعية والتثقيف حول الجرائم المالية والمخاطر المتعلقة بها بشكل عام.

ثانياً: مشكلة البحث

نظراً لأهمية الشمول المالي ودوره في استقرار المجتمع مالياً، فإن الاهتمام بتعزيزه يتطلب دراسة استراتيجية حول كيفية تطبيقه، وعلى ذلك فإن من أهم متطلبات تعزيز الشمول المالي هو العمل على محو الأمية المالية، من خلال دراسة كيفية محو الأمية المالية في ظل وجود العديد من الصعوبات والتحديات، وعلى ذلك تتمحور مشكلة البحث في الإجابة على الأسئلة التالية: -

- ما هو مفهوم محو الأمية المالية وما هي أهدافه.
- إلى أي مدى يساهم محو الأمية المالية في تحقيق الشمول المالي والتوعية بالاقتصاد الرسمي.
- هل لمحو الأمية المالية دور في نجاح تقديم تلك الخدمات على المستوى الدولي.
- ما هي التحديات التي تواجه محو الأمية المالية.
- ما هو دور الهيئة العامة للرقابة المالية في مواجهة هذه التحديات وكيف يمكن تحقيق التوعية المالية وما يجب فعله لمحو الأمية المالية.

ثالثاً: الدراسات السابقة

وفي هذه الجزئية نستعرض أهم الدراسات والأدبيات السابقة التي تناولت موضوع البحث بشكل مباشر أو غير مباشر، والتي أفادت في معرفة وتوضيح مفهوم محو الأمية المالية وكيفية تطبيقه، وذلك على النحو التالي: -

(١) دراسة بعنوان دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء، رسالة ماجستير مقدمة من محسن جبر منصور، مقدمة لكلية التجارة الجامعة الإسلامية

المكان: - غزة

السنة: - ٢٠١٧

المنهجية: - المنهج الوصفي التحليلي

أداة الدراسة: - إعداد استبانة تدور حول " دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء.

(٢) دراسة بعنوان "**التثقيف المالي.... مفتاح التعمق المالي**"

"Financial literacy…the key to financial deepening"

السنة: - الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر ٢٠١٠

المكان: - الهند

(٣) دراسة بعنوان" **ضمان التعليم المالي وحماية المستهلك للجميع في العصر الرقمي**"

"Ensuring financial education and consumer protection for all in the digital age"

وهذا تقرير عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والشبكة الدولية للتثقيف المالي ومجموعة العشرين وذلك في سبتمبر ٢٠١٦.

(٤) دراسة بعنوان "**دور الإعلام في التنمية الاقتصادية**" ورقة علمية مقدمة إلى المنتدى الإعلامي السنوي السابع من إعداد عبد العزيز بن سعيد الخياط، الجمعية السعودية للإعلام والاتصال، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

(٥) دراسة بعنوان "**برامج التعلم والتوعية ودورها في حماية المستثمر**"، مؤتمر إعادة الثقة لأسواق المال في المنظمة العربية والشرق الأوسط، سوق مسقط للأوراق المالية، مارس ٢٠١٠.

(٦) دراسة بعنوان" **مبادرات التعليم المالي في المنطقة العربية**"

"Financial education initiatives in the Arab Region"

تقرير مقدم من حبيب عطية بدعم من البنوك المركزية في المنطقة العربية.

ويتضح من الدراسات السابقة تنوعها واختلافها والتي استخدمتها كمرجع وأساس في الدراسة الحالية حيث تنوعت الدراسات العربية والأجنبية في تناول موضوع محو الأمية المالية أو ما يعرف بالتثقيف المالي.

رابعاً: أهداف البحث

بالنظر إلى الدراسات السابقة نجد أن لمحو الأمية دور كبير في تعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة إلا أنها لم تبرز أهميتها بشكل واضح وصريح حيث ركزت على ماهية محو الأمية المالية دون التطرق إلى طرق تطبيقه والاستفادة منه بشكل مفصل وهذا ما سنتناوله بشيء من التفصيل.

واستناداً إلى طبيعة المشكلة التي يعالجها البحث فإن هناك هدف رئيسي للبحث وينبثق منه مجموعة من الأهداف الفرعية، والهدف الرئيسي للبحث يتمثل في (دور محو الأمية المالية في تعزيز الشمول المالي ومدى تأثيره على الاستقرار المالي

واستناداً على هذا الهدف الرئيسي للبحث فإنه يمكن تحديد مجموعة من الأهداف الفرعية التي يمكن تحديدها كالآتي: -

*تسهيل وتيسير آليات وصول واستخدام فئات المجتمع المستهدفة إلى الخدمات والمنتجات المالية المختلفة.

* تشجيع المواطنين على الادخار واستثمار الأموال بالطرق المثلى.

* تقليص الفجوة في الوعي والتثقيف المالي لدى فئات المجتمع المختلفة.

* تعزيز ثقافة الادخار والاستثمار وتحفيز التنافس بين مزودي الخدمات المالية لتقديم منتجات ادخارية واستثمارية تتناسب مع فئات المجتمع المختلفة.

خامساً: أهمية البحث

استنادا إلى طبيعة المشكلة التي يعالجها البحث، والأهداف التي يسعى إليها البحث فإنه يمكن إبراز همية البحث من خلال تلك النقاط:

* تزداد أهمية البحث في الوقت الراهن حيث تراجعت معدلات التنمية الاقتصادية في معظم بلدان العالم ومنها مصر وتزايدت أهمية الشمول المالي من ناحية أخرى.

* إن الحاجة إلى التوعية المالية أو محو الأمية المالية أمر محسوس في كل من الأقطار النامية وتلك الآخذة في النمو على حد سواء حيث أن التوعية المالية تكون فارقاً ليس فقط في حياة الأفراد وإنما أيضاً في تماسك ونزاهة وجودة الأسواق.

* كما أن المستهلكين المثقفين مالياً يستطيعون إفادة الاقتصاد من خلال تشجيع التنافس الحقيقي وإجبار مقدمي الخدمات على الابتكار والإبداع وتحسين مستويات الكفاءة.

* كما أن الرفاه والازدهار يتأتى فقط من خلال الموازنة السليمة للمكونات الأربعة في التمويل أي الكسب والإنفاق والتوفير والاستثمار ولتحقيق هذا فإن إزالة الأمية المالية في غاية الأهمية ويجب أن تصبح إلزامية.

دساً: فروض البحث

يتضمن البحث الفروض التالية:

إن الاهتمام بالتوعية المالية يعد ضرورة ملحة لتعزيز الشمول المالي وذلك في ظل ما تشهده سواق المالية في مصر والعالم من تطورات.

ارتفاع حجم المخاطر يؤدي إلى ضرورة محو الأمية المالية حيث أن التوعية المالية أو إزالة ية المالية تهدف إلى إنشاء مستثمرين أذكياء والمستثمر الذكي يعرف كيفية تقليل تلك المخاطر.

عاً: منهجية البحث

سيتم استخدام المنهج التحليلي الوصفي القائم على وصف الظاهرة ثم القيام بتحليلها وإيجاد الحلول سبة لها.

CamScanner

ثامناً: تقسيمات البحث

المبحث الأول : ماهية محو الأمية المالية.

المبحث الثـــاني : محو الأمية المالية وأهميته في اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية.

المبحث الثالث : علاقة محو الأمية المالية بالشمول المالي.

المبحث الرابع: التحديات التي تواجه محو الأمية المالية.

المبحث الخامس: مبادرات محو الأمية المالية.

المبحث السادس: النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: ماهية محو الأمية المالية.

عندما نسمع كلمة الأمية المالية يتبادر إلى ذهننا توصيفها بعدم القدرة على القراءة والكتابة إلا أن محو الأمية يعتبر جانباً مهماً في عصرنا الحالي وخصوصاً مع الأزمة المالية الحالية التي أفرزت جوانب كثيرة دللت على عدم إتباع قواعد سليمة تهم في بناء مجتمعات أكثـر اسـتقراراً واطمئنانـاً لمستقبلها المالي.

ومن ذلك سوف نتناول: -

أولاً: تعريف محو الأمية المالية.

ثانياً: أهداف محو الأمية المالية.

أولاً: تعريف محو الأمية المالية.

محو الأمية هو معرفة اتخاذ قرارات مالية أساسية تواجه جميع العائلات في الحياة اليومية ويشمل معرفة إنشاء حسابات مالية دقيقة وكيفية استخدام بطاقات الائتمان والطريقة الأمثـل للـتخلص من الديون كما يتضمن الإرشاد إلى كيفية الموازنة بين النفقات والمدخرات إلى غير ذلك من القـرارات المالية المختلفة وذلك للتقليل من حدة المخاطر المالية(1).

ولا يتوقف الأمر بدرجة كبيرة على المستوى التعليمي للأسرة حيث أن الكثير من النـاس ذوي درجات علمية عالية لكنهم يجهلون التعامل مع المسائل المالية، ومحو الأمية المالية أو مـا يعـرف بالمعرفة المالية هي عنصر هام وأساسي من عناصر التطور والاستقرار الاقتصادي والمـالي في المقابل تظهر الأمية المالية من خلال مؤشرات عدم الاسـتقرار المـالي مثـل الـديون المتراكمـة والمدخرات غير الكافية وعدم التخطيط مالياً للمستقبل والاستثمارات غير المدروسة.

وهكذا فإن إزالة الأمية المالية عملية يقوم المستثمرون من خلالها بتحسين فهمهم للأسواق المالية والمنتجات المالية والمفاهيم والمخاطر فمن خلال المعلومات والنصيحة الموضوعية يقومون بتطوير

(1) في ذات المعنى OECD/INFE international survey of adult financial literacy competencies, OECD, Paris, 2016, Page19

ارتهم وثقتهم ليصبحوا أكثر وعياً بالمخاطر المالية والفرص المتاحة والاختيار المستند إلى
لومات لتحسين أوضاعهم المالية[٢].

كما عرف بأنه الإلمام بالمفاهيم والمبادئ المالية الرئيسية وبالتالي القدرة على استخدام المهارات
عرفية والمواقف والسلوك بهدف إدارة الموارد المالية بفاعلية واتخاذ القرارات المالية السليمة بغية
قيق الأمن المالي والرفاهية المالية كما تشير إلى تطوير مستمر للمعرفة والكفاءة المالية التي تمكن
فراد من الاستجابة لكافة المتغيرات الشخصية والاقتصادية، أي تعليم كيفية الحصول على المنتجات
مالية الرسمية المناسبة وكيفية استخدامها بشكل ملائم واتخاذ أو قرار مستند إلى هذه المعلومات، أي
محو الأمية المالية أو التوعية المالية هي بمفهوم عام وشامل (معرفة المفاهيم المالية الأساسية)
ل مفهوم الفائدة المركبة والتضخم والفرق بين القيمة الاسمية والحقيقية وأساسيات تنويع
مخاطر[٣]، ومن ذلك فإن تعريف محو الأمية المالية على نشر الثقافة المالية بين فئات المجتمع
ختلفة التي يمكن أن تفيد المستهلكين الأفقر والأقل خبرة في البلدان النامية.

فمحو الأمية المالية أو التثقيف المالي بحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والشبكة الدولية
ثقيف المالي "هو العملية التي يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين بطبيعة
خدمات والمنتجات المالية المتاحة والمخاطر المصاحبة لاستخداماتها وذلك عن طريق تقديم
معلومات والإرشاد أو النصيحة الموضوعية المتعلقة بها وتطوير مهارتهم وثقفتهم بالخدامات المالية
ن خلال زيادة وعيهم بالفرص والمخاطر المالية ليصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات مبنية على
علومات صحيحة وتعريفهم بالجهات التي يمكن التوجه لها في حال احتاجوا للمساعدة واتخاذ
خطوات فعالة أخرى من شأنها تحسين الرفاه المالي الخاص بهم" [٤].

ثانياً: أهداف محو الأمية المالية.

*تحسين وتنمية الثقافة المالية في مصر.

وذلك من خلال توفير المعرفة والفهم للمنتجات المالية المختلفة والأسواق المالية لمختلف الفئات
المستهدفة مثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وطلبة المدارس والجامعات وذلك من أجل اختيارات
مستنيرة وكذلك تعزيز قدرة الأفراد على الاستخدام الأفضل للخدمات المالية التي سوف تؤدي إلى

---

(2) نقلا عن مقال بعنوان الثقافة المالية في العالم العربي شرط اساسي لتحقيق الشمول المالي، اتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث، نوفمبر ٢٠١٧

(3) OECD/INFE international survey of adult financial literacy competencies, OECD, Paris, 2016, Page19 في ذات المعنى

(4) G20/OECD/INFE report, Ensuring financial education and consumer protection for all in the digital age, في ذات المعنى
by the OECD/INFE technical committee and its expert subgroup on the Role of financial education in financial inclusion.
in Hangzhou, September 2016

الاستقرار المالي والاقتصادي والتنمية، وكذلك تزويد الأفراد بالمهارات والمعرفة اللازمة لتحديد وتلبية احتياجاتهم المالية ومعرفة إلى أين يذهب الشخص للحصول على المساعدة.

إن نشر الثقافة المالية لا ينطبق على شريحة غير المتعاملين مع القطاع المالي أو الأميين فقط، إنها تمتد لأكثر من ذلك لتصل إلى العاملين داخل القطاع المصرفي وغيرهم من الحاصلين على درجات علمية عالية فمن ناحية يعمل على تعريف المتعاملين مع القطاعات المالية بخصائص المنتجات المالية المتنوعة ومن ناحية أخرى يعمل على توعية الأفراد بالنظام المالي وتشجيعهم على زيادة مدخراتهم أو البدء في مشروعات صغيرة والتعريف بسبل التمويل المختلفة مما يشجعهم على التعامل مع القطاع المالي الرسمي(٥)

ويتم تحسين وتنمية الثقافة المالية عن طريق زيادة الجهود في نشر الوعي بأهم المعلومات المالية المتعلقة بالمنتجات المصرفية والضرائب والفرص الاستثمارية المتاحة بالإضافة إلى ترسيخ ثقافة ريادة الأعمال.

وعلى ذلك فإن محو الأمية المالية يهدف إلى تحسين الرفاه المالي كزيادة الادخار والاستثمار وكذلك رفع مستوى التثقيف المالي مما يدعم الشمول المالي والاجتماعي ويؤدي إلى تحسين جودة المجتمعات.

*تكوين أفراد ذو قدرة على اتخاذ قرارات مالية سليمة.

لتحقيق استفادة كاملة من القدرة على الحصول على المنتجات المالية الرسمية، يحتاج العملاء إلى معلومات جيدة ومهارات ومواقف. فالمستهلكون ذوو "القدرات المالية" الأكبر يمكنهم اختيار المنتجات المناسبة واتخاذ خطوات لحماية أنفسهم من المنتجات والممارسات التي لا تحقق لهم مصالحهم المثلى(٦).

لذلك فإن محو الأمية المالية يهدف إلى تعزيز قدرات مستهلكي الخدمات المالية لتمكينهم من تحقيق الاستفادة المثلى من الخدمات المالية واتخاذ القرار المالي الذي يتناسب مع احتياجاتهم وذلك عن طريق مساعدة العملاء ليفهموا بصورة أفضل ويديروا أيضاً المخاطر المالية والتعامل مع تعقيدات السوق والاستفادة من التنافس المتزايد.

ومن ذلك جعل المواطنين يصبحون عوامل اقتصادية أكثر عقلانية وأيضاً أكثر استقلالية في اتخاذ القرارات وهو شرط أساسي لأسواق فعالة.

*تنمية منتجات مالية مناسبة لجميع الفئات.

لا يهدف محو الأمية المالية إلى فهم المفاهيم المالية الأساسية فقط ولكن يهدف إلى أكثر من ذلك حيث يهدف إلى تنمية منتجات مالية مناسبة لجميع فئات المجتمع وخاصاً الفئات المهمشة منها.

(5) نقلا عن مجلة المصرفيون، العدد التاسع، السنة الثالثة، يوليو ٢٠١٥، ص ١٠

(6) نقلا عن د/محمود محمد خير الدين، سياسة تسعير الخدمات المصرفية وتأثيرها على ربحية البنوك، مرجع سبق ذكره، ص ٨٣

حيث أن نشر الثقافة المالية أو ما يعرف بالتوعية المالية يساعد على تحفيز نشاط المؤسسات الأسرية في تنمية المشاريع حيث يتم خنق العديد منها بسبب عدم القدرة على الوصول إلى خدمات الائتمان.

كما يجب لجذب جميع فئات المجتمع للتعاملات المالية وتوعيتهم مالياً تنويع المنتجات المالية المناسبة لكي تناسب احتياجات جميع الفئات وكذلك ابتكار خدمات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل، وكذلك تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء والخدمات المالية غير المناسبة وكذلك مراعاة ظروف العملاء وعدم إثقالهم بالقروض. وعلى ذلك فيترتب عليه تنمية منتجات مالية مناسبة لجميع فئات المجتمع.

•الحماية من المشاكل المالية في المستقبل.

يهدف محو الأمية المالية إلى الحماية من المشاكل المالية في المستقبل وذلك من خلال تزويد فئات المجتمع بالمعلومات الكافية حول المنتجات المالية والشفافية والإفصاح التام عنها وشروطها وأحكامها وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم.

ومن ذلك يقوم المستثمر المثقف مالياً بتنويع استثماراته في قطاعات وصناعات وأسواق مختلفة بهدف تقليل المخاطر.

•• ومن ذلك فإن الهدف الرئيسي من محو الأمية المالية هو إيجاد نظام مالي متكامل للوصول إلى مجتمع مثقف مالياً يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لكافة فئات الشعب ومساعدة المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر.

المبحث الثاني: محو الأمية المالية وأهميته في اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية.

يعاني حوالي مليار شخص من الجوع يومياً ويكافح حوالي ١,٢ مليار شخص على أقل من ١,٢ دولار في اليوم للفرد الواحد في جميع أنحاء العالم، كما تشير قاعدة البيانات المالية العالمية للبنك الدولي أن ٢,٧ مليار من البالغين على مستوى العالم أي حوالي نصف السكان البالغين ليس لديهم إمكانية الحصول على الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية(٧).

ومن ذلك يكتسب محو الأمية المالية أهمية في هذه البيئة المالية المتغيرة من ترابط عمليات التحرير المالي والإصلاحات التي تقود إلى منافسة زائدة، كما لمحو الأمية المالية دوراً حاسماً بتزويد المستهلكين بالمعلومات اللازمة للاختيار من بين خليط من المنتجات المالية ومزودي تلك المنتجات، كما يساعد في تزويد الأفراد بالمعلومات الضرورية لخلق موازنات على مستوى الأسرة وعمل خطط للتوفير، وإدارة الدين، واتخاذ قرارات استثمارية استراتيجية لتقاعدهم أو لتعليم أبنائهم.

---

(7) نقلا عن قاعدة البيانات العالمية فندكس متوفرة على الموقع www.worldbank.com

وعلى ذلك تزداد أهمية محو الأمية المالية بسبب: – أولاً: تحمل الأفراد عبء القرارات المالية.
ثانياً: الخيارات المالية تزداد تعقيداً.
ثالثاً: تعدد الجهات التي تؤثر على القرارات المالية.
رابعاً: التغيرات الاقتصادية.

أولاً: تحمل الأفراد عبء القرارات المالية.

معلوم أن عبء القرار المالي يتحمله الأفراد وبالتالي فإن محو الأمية المالية له دور هام في التخفيف من هذا العبء والأخطاء التي سوف تقود إلى تدهور وانعدام الاستقرار المالي، حيث يساعد على توفير كافة المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع المؤسسات المالية أو مقدمي الخدمات المالية وإطلاع العميل على المزايا والمخاطر المتعلقة بالخدمات المالية، كما يساعد على إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء ومدى تعقد المنتجات والخدمات المالية المقدمة إليهم، وبالتالي يؤثر محو الأمية المالية على قرارات الأسر متوسطة الدخل في مواجهة القضايا المالية كما يتضمن إرشادهم إلى كيفية الموازنة بين النفقات والمدخرات أو الدخول في الصفقات المالية المهمة والكبيرة.

كما أن المعرفة المالية وإدارة المال هي من المهارات التي تزود الأفراد بالوسائل التي تساعد في تحسين نوعية الحياة خاصة مع انفتاح المعرفة والاقتصاد التكنولوجي بما يتلاءم مع متطلبات الحياة العصرية، كما أن كون الأشخاص متعلمين مالياً يساعدهم في تفهم الحياة الطارئة، والتوفير للأيام الصعبة بطريقة مناسبة كما يُمكن المستهلكين بأن يصبحوا متسوقين أفضل، بحيث يسمح لهم الحصول على المنتجات والخدمات بكلفة أقل.

ومن أمثلة القرارات المالية التي يتحمل الناس عبء اتخاذها، التخطيط لمرحلة التقاعد ويحتاج الأمر إلى اتخاذ قرارات دقيقة حيث أن الكثير من الموظفين يَصلون إلى هذه المرحلة وهم لا يدخرون شيئاً لمواجهة الأزمات المالية التي ربما تقع لهم، كما أن أكثر الأحيان تنعدم الخبرة المالية لدى الأبوين، فالخيارات المالية الخاطئة والآثار الناجمة عنها ستنعكس على حياة الأطفال وقدراتهم على التخطيط المالي للمستقبل، فالأهل الذين يملكون دراية مالية جيدة سيعلمون أطفالهم معرفة قيمة المال والقرارات التي يتخذونها لأن الأهل بهذه الحالة يستطيعون ابتكار الطرق البسيطة التي تمحو أمية أطفالهم مالياً كاصطحاب الأطفال مرة شهرياً إلى البنك الدولي اهتماماً لادخار الأموال وحمايتها.

ثانياً: الخيارات المالية تزداد تعقيداً.

يواجه الناس مجموعة متنوعة من الخيارات الشرائية كالوقوف بين خياري المنتجات التي تساعد على ادخار المال والمنتجات التي تستخدم للاستثمار وهناك الكثير من القرارات المالية التي يترتب عليها أسعار فائدة كبيرة كالقروض، وكذلك مواعيد استحقاق مختلفة وتؤثر تلك الأمور على قدرة الناس في اتخاذ القرار المالي سواء للادخار أو الاستثمار.

أن تباين المعلومات بين المستهلكين ومقدمي الخدمات المالية فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات يضع هؤلاء العملاء في دائرة سلبية ويتعاظم هذا الخلل عندما يكون العملاء لديهم خبرة قليلة ن أن الخدمات المالية تزداد تعقيداً، ومن ذلك فإن التوعية المالية أو محو الأمية المالية يساعد في معرفة حقوقهم وواجباتهم بالوقت المناسب، وضمان حقوقهم وحمايتهم من الحصول على غير عادلة.

تعدد الجهات التي تؤثر على القرارات المالية.

تعدد الجهات التي تؤثر على القرارات المالية فإن لمحو الأمية المالية دور هام في اتخاذ المالي السليم ووجود خيارات مالية أفضل.

مثل تلك الجهات بالبنوك وشركات الائتمان وشركات التأمين والرهن العقاري، وكلها تجذب إليها وتقدم لهم المغريات وتنافس في الوصول إليهم فيحدث التشوش في اتخاذ القرار المالي ل.

التغيرات الاقتصادية.

التغيرات الاقتصادية التي تحدث في المجتمع تزيد من أهمية التوعية المالية ومحو الأمية المالية أن فئة كبيرة من الناس تتعلق استثماراتهم بحالة السوق وكما أن التقلبات السريعة تجعل الأمر تعقيداً وكذلك التغيرات التي تحدث في ميدان التجارة الإلكترونية وهذه الأمور مجتمعة تجعل ت النظر متضاربة كما تزيد من صعوبة وضع خريطة مالية واضحة صحيحة.

ومن ذلك يتبين أهمية محو الأمية المالية على اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية حيث أنه إلى أبعد من تقديم المشورة والمعلومات المالية حيث أنه القدرة على أن تعرف وتراقب خدم المصادر المالية بفعالية لتحسين الأحوال المعيشية بشكل عام والأمن الاقتصادي على ى الفرد والعائلة والعمل[٨]، كما له أثر قوي في بناء المهارات والقيم المتعلقة بالمعرفة بشؤون على المستويين الشخصي والوطني، ولما لها من تبعات و أثار على العادات المالية المؤثرة في ل مع المال العام.

حث الثالث: علاقة محو الأمية المالية بالشمول المالي.

لا يمكن الحديث عن الشمول المالي دون التطرق إلى المحرك الأساسي وهو نشر الوعي وإزالة ة المالية لدى المواطنين وذلك من خلال التعاون والتنسيق بين كافة الجهات المعنية بهذا الشأن[٩]، نه لكي يتم تعزيز الشمول المالي يجب في البداية العمل على تعزيز الوعي والتثقيف المالي بين

Dr Suresh Ohandra Bihari, financial literacy .the key to financial deepening, the journal of Indian Institute of banking and finance (October-December 2010) ي ذات المعنى

قلا عن م/شريف إسماعيل، مجلة المصرفيون (تصدر عن المعهد المصرفي المصري- البنك المركزي المصري) العدد الثامن عشر، السنة الخامسة، ٢٠١٧

فئات المجتمع. في إطار الشمول المالي نجد مجال التوعية المالية أوسع ويكتسب أهمية أكبر حيث يكون عاملاً هاماً في الوصول إلى المجموعات المستثنين والتي بحاجة للخدمات المالية.

وعلى ذلك سوف نتناول كلاً من:-

أولاً: ماهية الشمول المالي.

ثانياً: علاقة محو الأمية المالية بالشمول المالي.

أولاً: ماهية الشمول المالي.

يعد الشمول المالي من المواضيع الحديثة والهامة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م، كما أظهرت تداعيات الأزمة المالية العالمية وتقلبات أسواق السلع الأساسية ضرورة ملحة لتبني الدول إصلاحات اقتصادية وهيكلية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي ودعم النمو الشامل.

ويسعى الأفراد كما هو معروف إلى أن يتمتعوا بشيء من الاستقلال المالي مما يشكل نوعاً من الازدهار المجتمعي ومن ثم يؤدي إلى نمو الدول بثرواتها الرئيسية، ولذلك فإن توسعة دائرة المستفيدين من الخدمات المالية تعد من الأولويات التي تسعى لتحقيقها الجهات المالية والمصرفية لتصب بعد ذلك في التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

وبحسب بيانات حديثة للبنك الدولي، لا يحصل نصف البالغين في أنحاء العالم أو نحو ٢,٥ مليار نسمة على خدمات مالية رسمية، وأن ٧٥% من الفقراء لا يتعاملون مع البنوك بسبب ارتفاع التكاليف وبُعد المسافات والمتطلبات المرهقة في غالب الأحيان لفتح حساب مالي ولا يدخر سوى نحو ٢٥% من البالغين في العالم الذين يكسبون أقل من دولارين في اليوم أموالهم في مؤسسات مالية رسمية[١٠]، وهذا يُعني أن الخدمات المالية حتى الآن ليست في متناول المستخدمين ذوي الدخل المنخفض، وعلى ذلك فإن الشمول المالي هو الحل الأمثل لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

وعلى ذلك يقصد بالشمول المالي أن يتمكن كل فرد أو مؤسسة في المجتمع من إيجاد منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتها، ويجب أن تقدم تلك المنتجات من خلال القنوات الشرعية، كما يجب أن تبقى أسعارها مناسبة للجميع مع سهولة الحصول عليها وأن تراعي حماية حقوق المستهلك حتى نضمن أن يكون لكل فئات المجتمع فرص مناسبة لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وآمن لضمان عدم لجوء الأغلبية للوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي رقابة وإشراف.

وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD والشبكة الدولية للتثقيف المالي INFE الشمول المالي بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، ومن خلال تطبيق مناهج

(10) نقلاً عن مجلة البوصلة الاقتصادية عدد ٣٢، الصادر في مايو ٢٠١٧.

مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي[١١].

وقد ذكرت أدبيات عديدة حول تعريفات لمفهوم الشمول المالي تكاد تصب بمجملها على قدرة الأفراد للوصول للخدمات المالية الرشيدة والمستدامة بنوعية جيدة ومقدمة من الجهات المالية والمصرفية من أجل حمايتهم إلا أن البنك الدولي في تقريره لعام (٢٠١٦) عرفة على أنه عبارة عن "وصول الشركات والأفراد إلى المنتجات والخدمات المالية المتوفرة والتي تقابل احتياجاتهم مثل المعاملات والمدفوعات والإيداع والائتمان والادخار وتوصيلها للمستفيدين بشكل مستدام"[١٢].

وعلى ذلك فإن الشمول المالي هو عنصر رئيسي للتمكين في مكافحة الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي والتنمية المستدامة[١٣].

ثانياً: العلاقة بين محو الأمية المالية والشمول المالي.

تربط الشمول المالي ومحو الأمية المالية علاقة وثيقة حيث يشكل فهم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية شرطاً أساسياً لتعميمها وحسن استخدامها والاستفادة منها بشكل فعال وبالمثل فإن امتلاك حساب مالي يعمل كحافز لفهم أفضل للمفاهيم والمبادئ المالية، كما إذا تم التنفيذ للتوعية المالية فإن ذلك سيشمل الملايين من أصحاب الدخول المنخفضة والفئات المهمشة بالخدمات المالية الرسمية والعكس صحيح فيما إذا لم يتم وضع نظام متكامل للتوعية المالية وامتناع مقدمي الخدمات عن تقديم المشورة للمستفيدين فإن ذلك سيلجئهم إلى إتباع الخدمات المالية غير الرسمية ومن ثم سيشكل عائق على التقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة.

هناك ثلاث مؤشرات رئيسية للشمول المالي وهي:-

١) سهولة الوصول إلى الخدمات المالية.

٢) الاستخدام الفعال للخدمات المالية من قبل كل المواطنين.

٣) تعزيز جودة الخدمات المالية[١٤].

ولا يتم تعزيز جودة الخدمات المالية بدون نشر الوعي المالي ومحو الأمية المالية، وعلى ذلك فإن محو الأمية المالية مؤشر من مؤشرات الشمول المالي، حيث يقيس هذا المؤشر المعارف المالية الأساسية وقدرة المستخدمين على التخطيط موازنة دخلهم.

ومن المعترف به عالمياً أن محو الأمية المالية أو ما يعرف بالتثقيف المالي يشكل خطوة أساسية ومحورية لتحقيق الشمول المالي، كما أصبحت الثقافة المالية في العالم إجراء احترازي ومكمل رئيسي لسلوكيات القطاع المالي لضمان تحقيق الشمول المالي[١٥].

---

(11) نقلا عن صبري نوفل، الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية، الاقتصاد والمحاسبة، نادي التجارة، ع٦٦٧، يناير ٢٠١٨، ص١٨

(12) نقلا عن تقرير البنك الدولي لسنة ٢٠١٦

(13) نقلا عن حنين محمد بدر عجور، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء، رسالة ماجستير، مقدمة لكلية التجارة، الجامعة الإسلامية (غزة)، ٢٠١٧، ص١٠

(14) نقلا عن حنين محمد بدر عجور، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء، مرجع سابق، ص١٥

ولابد من التنويه إلى أن هناك عوامل عدة تؤثر على عملية تحقيق الشمول المالي كالثقافة المالية والشفافية وسهولة الوصول لتقديم الخدمة مما يتطلب جراء ذلك الإلمام بالثقافة المالية من خلال توعية وتثقيف الأفراد المستفيدين لتفادي حدوث أزمات مالية كما حصل في الآونة الأخيرة(١٦).

ولقد أصبح الاهتمام المتزايد بمحو الأمية المالية والتدريب على ريادة الأعمال من المفاهيم السائدة عند التحدث عن الشمول المالي وهي مفاهيم تهتم بالفئات المستبعدة مثل الشباب والنساء والأطفال والعاطلين عن العمل وذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الدخل المحدود ويؤدي حالياً محو الأمية المالية مهمة تعليم ودمج تلك الشرائح للحصول على المنتجات المالية الرسمية المناسبة بأسعار مناسبة. ويعد نشر الوعي والثقافة المالية من أساسيات الشمول المالي في المجتمع ويعتبر أيضاً من الموضوعات التي يجب أن تتضافر مع جميع متطلبات استراتيجية تحقيق الشمول المالي من خلال التسويق المالي للمنتجات والخدمات المالية المتوفرة مع تعزيز استخدام المواطن لتلك الخدمات بالشكل الأمثل والأمن.

ومن ذلك يعتبر محو الأمية المالية شرطاً مسبقاً ونتيجة تابعة وطريقاً للشمول المالي في آن واحد، حيث يعمل على تحسين الثقافة المالية عن طريق تعزيز قدرة الناس على الاستخدام الأمثل للخدمات المالية التي سوف تعمل كذلك على زيادة الإتاحة المالية التي تؤدي إلى الاستقرار المالي والاقتصادي والتنمية، حيث يمثل التعليم المالي أحد الأدوات التي تعمل على الإتاحة المالية وذلك عن طريق تزويد الأفراد بالمهارات والمعرفة اللازمة لتلبية احتياجاتهم المالية ومعرفة إلى أين يذهب الشخص للحصول على المساعدة.

ومن ذلك فإن رفع مستوى الثقافة المالية يدعم الشمول المالي ويؤدي إلى تحسين حياة المجتمعات، ومن ذلك فإن محو الأمية المالية يلعب دوراً حاسماً في تحقيق الشمول المالي.

المبحث الرابع: التحديات التي تواجه محو الأمية المالية.

إن عملية محو الأمية المالية لا تتم بهذه السهولة حيث هناك الكثير من التحديات والمعوقات التي تواجهها، والتي يجب وضعها في الحسبان حتى يتم نشر الثقافة المالية على أكمل وجه.

ولكي يتم محو الأمية المالية يجب تحديد أهم المعوقات والتحديات التي تواجه عملية نشر الثقافة المالية بالإضافة إلى تحديد الطرق والآليات المقترحة لتجاوز هذه المعوقات، كما أن التعرف على تحديات محو الأمية المالية يساعد القيادة والأطراف ذات العلاقة على وضع الحلول المناسبة لتجاوزها وذلك لضمان نجاح عملية البناء وتحقيق التنمية المستدامة.

ومن ذلك يمكن تحديد أهم هذه التحديات على النحو التالي:-

---

(15) نقلا عن صبري نوفل، الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية، مرجع سابق، ص١٨.

(16) نقلا عن ارشد عبد الأمير حاسم الشمري، الشمول المالي وأثرة في تحقيق النجاح الاستراتيجي للمنظمات الخدمية، مجلة الكلية الإسلامية (٤٤) الجامعة الإسلامية، العراق، ٢٠١٨، ص١٤٨

أولاً: ضعف البنية التحتية للنظام المالي.

ثانياً: وجود فئات كثيرة مستبعدة من النظام المالي.

ثالثاً: العوامل الثقافية.

أولاً: ضعف البنية التحتية للنظام المالي.

من الأسباب الرئيسية وراء حساسية البلدان للأزمات الاقتصادية وجود ضعف في نظامها المالي. تتجسد مظاهره في إعسار مؤسساتها أو افتقارها إلى السيولة، أو كونها عرضة للإعسار أو نقص السيولة ولتقوية النظام المالي، قد تحتاج البنوك والمؤسسات المالية الأخرى إلى تحسين ضوابطها الداخلية بما في ذلك محو الأمية المالية ورفع كفاءة رقابتها لتقترب من المعايير الدولية[17].

إن ضعف البنية التحتية للنظام المالي يعد من أهم التحديات والمعوقات التي تواجه محو الأمية المالية، حيث أن تطوير نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات وتوفير بيانات شاملة وموحدة لمواطني الدولة وتعزيز الانتشار الجغرافي للمؤسسات المالية والمصرفية يساعد في عملية نشر الثقافة المالية بصورة أوسع وأشمل.

وقد أشار التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٢ إلى وجود عدد من التحديات التي تواجه النظم المالية للدول العربية وتعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية ويتمثل أبرز هذه التحديات في عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية بالقدر الذي يكفل فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية في الآونة الأخيرة فلا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل، كما حصلت مصر على تصنيف متأخر فيما يتعلق بتطور القطاع المالي، حيث حصدت المركزين ١٢٦، ١٢٩على التوالي من أصل ١٤٤ دولة فيما يخص تطور القطاع المالي من حيث توافر الخدمات المالية والقدرة المالية[18].

وعلى ذلك فإنه عند نشر الثقافة المالية فلابد النظر إلى شيئين مهمين أحدهما يتعلق بالجانب الجغرافي وذلك من خلال ضرورة تواجد البنوك والمؤسسات المالية جغرافياً في أكبر عدد ممكن من المناطق عبر التوسع في فتح فروع جديدة، والشئ الأخر يتمثل في التوسع في طرح منتجات جديدة وفقاً لاحتياجات العملاء وتطوير تكنولوجيا المعلومات بجانب الاهتمام بتطوير نظم البنية التحتية وزيادة التمويلات المقدمة من المؤسسات المالية لكافة العملاء.

يعد التوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة ونماذج الأعمال المبتكرة من أساسيات نشر الثقافة المالية حيث أنها من أهم سبل تعزيز عرض الخدمات المالية وإيصالها وتحسين القدرة المالية للمستفيدين من هذه الخدمات والنهوض بمستوى إلمامهم بالشأن المالي، فقد تحسن مستوى تقديم الخدمات المالية تحسناً تدريجياً في الماضي من خلال بطاقات الدفع الإلكتروني وأجهزة الصراف

---

(17) نقلا عن د.يوسف حسن يوسف، دائر صندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية على اقتصاد الدول، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، ٢٠١٢، ص٤٤

(18) نقلا عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٢، صندوق النقد العربي، الفصل العاشر، ص٢١٠

الآلي كما ساهم التطور الهائل والسريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ظهور العديد من الخدمات المالية ونماذج الأعمال المبتكرة وتحسين فرص وصولها للأفراد وتحسين الشمول المالي وبفضل الخدمات المبتكرة تقلصت العديد من القيود التي تعوق إمكانية الحصول على الخدمات المالية وخاصة بالنسبة للأفراد قاطني المناطق النائية والريفية، حيث يعد عدم التوسع في شبكة إتاحة الخدمات المالية من أبرز التحديات التي تواجه محو الأمية المالية وبالتالي فإن محو الأمية المالية يقوم بسد الفجوة الناجمة عن غياب المؤسسات المالية في بعض الأماكن.

ومن ذلك فإن محو الأمية المالية من أهم الركائز التي يقوم عليها دعم البنية التحتية للنظام المالي وكذلك تعزيز الشمول المالي وذلك لبناء الثقة بين المواطنين ومقدمي الخدمات المالية.

ثانياً: وجود فئات كثيرة مستبعدة من النظام المالي.

من أبرز التحديات التي تواجه محو الأمية المالية يتمثل في وجود فئات كثيرة مستبعدة من النظام المالي حيث لا يوجد بيانات كافية عن الفئات غير المتعاملة مع القطاع المالي، وعدم إدراك احتياجاتهم المالية إلى جانب ضرورة دراسة الفجوة بين العرض والطلب.

وأغلب هذه الفئات تتمثل في الفقراء ومحدودي الدخل وذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال والشباب والنساء وسكان الأرياف والأميون واللاجئون والمغتربين والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وهذه الفئات تمثل نسبة كبيرة من عدد السكان في دولتنا، ومن ذلك فإن الاهتمام بتوعية هذه الفئات يشكل محوراً أساسياً في محو الأمية المالية(١٩).

شكل(١):- يبين الفئات المستهدفة من عملية التعليم المالي .

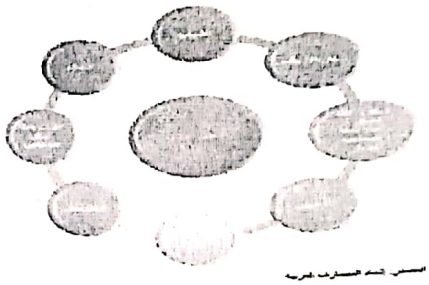

يتميز مجتمعنا بأنه من المجتمعات الشابة حيث يشكل الشباب به نسبة عالية من إجمالي عدد السكان، وتعد الفئة هي القوة الدافعة للمجتمع والمحرك الأساسي لعوامل النجاح والنمو، وكذلك تحقيق معادلتي البقاء والبناء والاستقرار للمجتمعات إلا أن هذه الفئة تعاني بشكل خاص من معوقات رئيسية تحول دون استفادتهم من المنتجات والخدمات المالية بالقطاع المالي، فالشباب دون سن الثامنة عشر من عمرهم لا يمكنهم امتلاك حسابات مصرفية خاصة بهم وإدارتها(٢٠).

كما أن فئة الأطفال تشكل نسبة عالية من إجمالي عدد السكان، ومن المؤسف أن الأطفال غالباً ما يتم وضعهم في مواقف يتعين عليهم تحمل مسؤوليات الكبار، رغم أن الأطفال قد يحتاجون إلى العمل من أجل المساعدة في دعم العائلة أو قد يصل الأمر أن يكونوا رب الأسرة في سن مبكر جداً، وعلى

(19) نقلا عن مقال بعنوان الثقافة المالية في العالم العربي شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي، سابق ذكره

(20) نقلا عن محمد محمد أحمد باعة، مدخل إستراتيجي لتعزيز فعالية وكفاءة الشمول المالي، إدارة الأعمال، مجلة المدير الناجح، ع١٦١، جمعية إدارة الأعمال العربية، يونيو ٢٠١٨

ك فيجب على الطفل أن يكون على علم بأساسيات طريقة التعامل مع الأمـوال وكيفيـة ادخارهـا كيفية الاستعداد لمستقبله حيث لا يجب أن يعاني الطفل من الصعوبات التي عانى منها أهله[٢١].

ا فئة النساء فهي تعاني من تفاوت كبير فيما يتعلق بالوصول المالي عن الرجل بنسبة تتجاوز ٥٠% ى الأقل وعلى ذلك فإنه يجب الاهتمام بتوعية هذه الفئة من أجل تعزيز الشمول المـالي، وكـذلك أمر بالنسبة لمحدودي الدخل القانطين في القرى والمناطق النائية و المهمشة [٢٢].

إن المنظمة الدولية لمالية الأطفال والشباب تعتقد أن القضاء على الفقر يتطلـب تعلـيم الأطفـال الشباب كيفية إدارة أموالهم وكيفية التعامل معها وكيفية صرفها وكسبها بشكل مسئول، كما اكتشفت منظمة الدولية لمالية الأطفال والشباب أن عدم مشاركة الأطفال في الأمور المالية غالبا ما يرجع إلى ن البالغين الموجودين في حياتهم ليست لديهم الرغبة أو القدرة على مساعدة الأطفال في تثقيفهم مالياً مجرد إتاحة الفرصة للأطفال فهم دائماً يرغبون في تعلم الأمور المالية[٢٣].

وعلى ذلك فإن تأسيس ثقافة مالية لدى تلك الفئات تعمل على مساندتهم في اتخاذ القـرارات الماليـة الاستثمارية عندما يصبحون مستثمرون في سوق المال أو في قطاعات أخرى ممـا يترتـب عليـه لضرورة زيادة الاستقرار المالي والاقتصادي في الدولة.

كما أن الاعتراف المتزايد بالاحتياجات المالية لهذه الفئات والعمل على توعيتهم يجعل بالضرورة قدمي الخدمات يقومون بتصميم منتجات مالية تتوافق مع سلوكياتهم وطموحاتهم وممارستهم المالية، كما أن إدماج هذه الفئات في النظام المالي هو أمر في غاية الأهمية وكذلك تعليمهم وتوعيتهم بكيفيـة التعامل مع الأموال وكيفية كسبها وادخارها وصرفها وذلك لأن الأطفال والشباب يشكلون ٤٢% من عدد سكان العالم ويعيش ما يزيد عن ٥٠٠ مليون شاب ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ إلى ٢٤ عاماً أقل من دولارين في اليوم وأن الاهتمام بالشباب والأطفال من شأنه المساعدة علـى كـسر دوائـر الفقر[٢٤].

ثالثاً: العوامل الثقافية.

توجد قناعات مُترسخة لدى المجتمع المصري تشكل عائقاً كبيراً أمام تبني الـسياسة المنـشودة والتي من ضمنها صعوبة التفاعل مع القطاع المالي وتفضيل بعض شرائح المجتمع خاصةً الأقل دخل على الاعتماد على المبالغ المدخرة في المنزل وكذلك التردد من التعامل مع القطاعـات المـصرفية

---

(21) نقلا عن ايما بروهولم وميجان باكستون وصوفي يانيس، مقال بعنوان خمسة مفاهيم خاطئة يتم تداولها عن التثقيف المالي للأطفال والشباب، فريق عمل أسبوع المال العالمي، المنظمة العالمية لمالية الأطفال والشباب، مارس ٢٠١٨.

(22) نقلا عن قاعدة البيانات العالمية فندكس متوفرة على الموقع الإلكتروني www worldbank org/globalfindex

(23) متوفر على الموقع الإلكتروني www childfinanceinternational org

(24) نقلا عن ايما بروهولم وميجان باكستون وصوفي يانيس، مقال بعنوان خمسة مفاهيم خاطئة يتم تداولها عن التثقيف المالي للأطفال والشباب، مرجع سابق ذكره.

تحت وطأة التخوف من الأمور الشرعية، كذلك التخوف من الكشف عن البيانات والمعلومات الخاصة والشخصية الخاصة بهم[٢٥].

كما أوضحت بعض الدراسات أن المستهلكون يميلون إلى إسقاط المستقبل من الحساب لصالح الحاضر، فيما يعرف بالإسقاط الذي يتسم بالمغالاة،ويمكن ملاحظة ذلك في منتجات الائتمان. حيث يكون تركيز المستهلكين على إغراء النقود المقدمة أكبر منه على الفائدة وغيرها من التكاليف التي يتعين عليهم دفعها طوال مدة القرض، كما يميل المستهلكون إلى التقليل من أهمية تكاليف المنتجات المالية ويعظمون من احتمالات نجاحها وفي المقابل قدرتهم على السداد، كما يميل المستهلكون في الكثير من الأحوال إلى اختيار منتجات تكون الموافقة عليها سريعة أو سهلة، حتى ولو كان المنتج المعني أكثر كلفة أو أقل ملائمة من البدائل التي يتصور العميل أن الموافقة علي الحصول عليها لن تأكيداً[٢٦].

كما أن محو الأمية لا يتم النظر إليه على أنه موضوع حيوي، فالمال هو مفهوم مجرد وذلك فيما يبدو هو سبب عدم اهتمام الأطفال به، ليس لأنهم لا يرغبون في التعلم بل لأنهم لا يعلمون من أين يبدؤون[٢٧].

وتعد هذه العوامل الثقافية، على الرغم من أنها تشكل عائقاً أمام محو الأمية المالية، إلا أنها ذات أهمية بالنسبة لجهود توعية المستهلكين وتحسين قدراتهم المالية التي يمكن أن تفيد المستهلكين الأفقر والأقل خبرة ، حيث التركيز عليها والعمل على تغييرها هو المنهاج الأساسي لمحو الأمية المالية و إعادة الثقة بين مقدمي الخدمات المالية والمواطنين، كما أن هذه العادات والعوامل الثقافية تعد من مظاهر الأمية المالية التي يجب العمل على إزالتها.

إن هذه التحديات على سبيل المثال وليس الحصر، فالتحديات كثيرة ولكنها ليست بعائق كبير لو توافرت الهمة واتحدت جهود الجهات الحكومية والمؤسسات المالية والقطاع الخيري ،حيث أنه لا يمكن محو الأمية المالية إلا من خلال التعاون بين مختلف الجهات في الدولة سواء حكومية أو غير حكومية، فإننا يمكن أن نحقق الكثير لمحو الأمية المالية للفئات المستهدفة ورسم البسمة على وجوههم، كما أننا نحتاج إلى أن نبدأ من حيث ما انتهى الآخرون في مجال التوعية المالية لكي نحقق الإنجاز المطلوب في أقصر وقت ممكن، أي الأخذ في الاعتبار هذه التحديات للحصول على الإنجاز المنشود.

المبحث الخامس: مبادرات محو الأمية المالية.

تكتسب المبادرات والإستراتيجيات التي تهدف إلى التوعية المالية والتعليم المالي أهمية متزايدة لتحقيق محو الأمية المالية وبالتالي تحقيق الشمول المالي، ووفقاً لدراسة صادرة عن صندوق النقد

(25) نقلا عن محمد محمد أحمد باغة، مدخل إستراتيجي لتعزيز فعالية وكفاءة الشمول المالي، سابق ذكره.

(26) نقلا عن د.محمود محمد خير الدين، سياسة تسعير الخدمات المصرفية وتأثيرها على ربحية البنوك، مرجع سبق ذكره، ص٨٥.

(27)) نقلا عن إيما بروهولم وميجان باكستون وصوفي باتيس، مقال بعنوان خمسة مفاهيم خاطئة يتم تداولها عن التثقيف المالي للأطفال والشباب، مرجع سابق ذكره.

ري والوكالة الألمانية للتعاون الدولي تصدرت مصر الدول العربية من حيث عدد المستفيدين من
ادرات التعليم المالي، حيث استهدفت أكثر من مليوني نسمة[٢٨].

وتعد هذه المبادرات ذات أهمية بالغة في محو الأمية المالية والوعي بين العملاء والمستثمرين
تهدف إلى تنمية قدراتهم المالية من خلال تقديم المعلومات أو المشورة التي تمكنهم من اتخاذ
رارات مالية سليمة.

ومن ذلك سوف نستعرض لأهم هذه المبادرات وذلك على النحو التالي:-

أولاً: مبادرات القطاع المصرفي لمحو الأمية المالية.

ثانياً: دور الهيئة العامة للرقابة المالية في محو الأمية المالية.

ثالثاً: دور الإعلام في محو الأمية المالية.

ولاً: مبادرات القطاع المصرفي لمحو الأمية المالية.

في عام ٢٠١٢، أطلق المعهد المصرفي المصري، الذراع التدريبي للبنك المركزي المصري، حملة توعوية في التثقيف المالي تحت مبادرة "عشان بكره" بالمحافظات لرفع الوعي بين جميع الفئات، وهذه الحملة تأتي من منطلق إيمان المعهد بضرورة نشر الوعي والتثقيف المالي في جميع محافظات مصر، وهذه مبادرة وطنية تحت رعاية البنك المركزي المصري وذلك في مجال التثقيف المالي وتطوير المنتجات والخدمات المالية التي تناسب الأطفال والشباب في مصر والشرق الأوسط، وقد حرص المعهد المصرفي على معرفة وتطبيق أفضل الممارسات من خلال عضويته في المنظمات الدولية التي تعتمد بشكل كبير في مجال التثقيف المالي كالشبكة الدولية للتعليم المالي التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمنظمة الدولية لمالية الأطفال والشباب[٢٩].

تهدف مبادرة "عشان بكره" إلى خلق منبر لأفضل الممارسات وتمكين عمليات صنع القرار على الصعيد الوطني من خلال سلسلة من الأنشطة، تعتمد هذه الأنشطة على مستويين، المستوى الأول وهو التعليم والتثقيف المالي الذي يستهدف توفير التعليم والتوعية المالية للأطفال والشباب، والمستوى الثاني مساعدة البنوك في ابتكار منتجات وخدمات مالية مناسبة للأطفال والشباب.

في عام ٢٠١٣، أسس المعهد المصرفي المصري، تحت رعاية البنك المركزي المصري، اللجنة التنسيقية لوضع إستراتيجية قومية للتثقيف المالي في مصر، تضم اللجنة عضوية العديد من الجهات المعنية كالجهات الرقابية والوزارات والمؤسسات المالية والمؤسسات الحكومية والمؤسسات التعليمية والتدريبية والجهات المانحة[٣٠].

---

(28) في ذات المعنى National strategies for financial education, OECD/INFE policy handbook

(29) البنك المركزي المصري متوفر على الموقع الإلكتروني www.cbe.org.eg

(30) نقلا عن مجلة المصرفيون، العدد التاسع، السنة الثالثة، يوليو ٢٠١٥، ص٩

وخلال سنوات المبادرة، قام المعهد المصرفي المصري بوضع إطار متكامل لتنفيذ أنشطة التثقيف المالي وصمم استدامتها، ويعتمد هذا النظام المتكامل على إشراك جميع الجهات المعنية، وبناء قدراتهم وخلق ثقافة الادخار في المدارس والجامعات.

وفي خلال ٢٠١٥، وسع المعهد المصرفي المصري نطاق المبادرة واستهدف قطاعات أكبر تشمل المناطق المهمشة وتنفيذ المشاريع القومية وهي مشاريع تجمع بين جميع مستويات المبادرة (التعليم المالي وتطوير المنتجات).

وعلى ذلك فإن المعهد المصرفي المصري صاحب الريادة في نشر ثقافة الشمول المالي في المجتمع المصري، فقد نجح في نشر هذه الثقافة لنحو ١,٩ مليون طفل وشاب، حيث في عام ٢٠١٤ حصد المعهد ممثلاً لمصر على جائزة أفضل أسبوع مالي عالمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقديراً للجهود التي قام بها مع شركائه(٣١).

ومن ذلك فإن تلك الإنجازات للمعهد المصرفي المصري تستحق التقدير لأنه درّب أكثر من ٣٠ ألف شخص، من خلال ١٥٠٠ برنامج تدريبي وأكثر من ٣٥ ألف ساعة تدريب سنوياً.

كما قام البنك العربي الإفريقي الدولي بإطلاق مبادرة لاستقبال طلاب المدارس من كافة المراحل الدراسية ومنحهم كتب مبسطة لشرح مبادئ التثقيف المالي مهداة من المعهد المصرفي المصري، بهدف الاطلاع عن قرب على آلية عمل المصارف والتعرف على المفاهيم والمصطلحات البنكية المختلفة وأنواع الحسابات والقروض والبطاقات الائتمانية المتنوعة(٣٢).

كما أطلق اتحاد المصارف العربية مبادرة للتثقيف المالي للشباب العربي وتحفيزهم على العمل الحر وإقامة المشروعات الصغيرة، وذلك تحت أسم "مبادرة الثقافة المالية"، وهي تستهدف مساعدة الشباب وتغيير أفكارهم بالانخراط في العمل وإقامة مشروعات صغيرة مبتكرة وحث البنوك والمصارف العربية على تمويل هذه المشروعات، بما يعود في النهاية على نمو الاقتصاد وإتاحة فرص عمل للشباب. كما أن إيجاد فرص عمل للشباب وإتاحة التمويل لإقامة مشروعاتهم في غاية الأهمية حيث أن المنظمات الإرهابية تستغل بطالة الشباب والوضع المالي لبعضهم لضمهم إلى صفوفها. وهذه المبادرة تعمل على حث المصارف العربية لزيادة تمويلاتهم للمشروعات الصغيرة والتي تصب في أهداف التنمية وليست تمويلات استهلاكية لا تؤدي إلى تنشيط الاقتصاد.

ثانياً: دور الهيئة العامة للرقابة المالية في محو الأمية المالية.

أنشئت الهيئة العامة للرقابة المالية بموجب القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩، وتختص بالرقابة والإشراف على المؤسسات المالية غير المصرفية بهدف تحقيق سلامة واستقرار الأسواق وتنظيم

(31) نقلا عن مجلة المصرفيون، العدد التاسع، السنة الثالثة، يوليو ٢٠١٥، ص٩، مرجع سابق ذكره.

(32) البنك العربي الإفريقي الدولي متوفر على الموقع الالكتروني www.aaib.com

الأنشطة وتنميتها وتعظيم قدراتها التنافسية على جذب المزيد من الاستثمارات وتعمل على الحد من مخاطر عدم التنسيق ومعالجة المشاكل التي تنتج عن اختلاف الطرق أو الأساليب الرقابية[٣٣].

وعلى ذلك يلعب الهيئة دوراً هاماً في محو الأمية المالية وبالتالي تعزيز الشمول المالي حيث أطلقت عدة مبادرات من شأنها العمل على التوعية بالخدمات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشرافها ورقابتها.

أعدت الهيئة العامة الرقابة المالية موقعاً إلكترونياً يهدف إلى تقديم خدمات متنوعة للتوعية والرد على الاستفسارات في الأمور التي قد تواجه المستثمر أو المتعامل في الأسواق المالية غير المصرفية في مصر وعلى الأخص في سوق الأوراق المالية وسوق التمويل العقاري وسوق التأمين، ويتناول هذا الموقع العديد من المعلومات حول أدوات ووسائل الاستثمار في البورصة المصرية والتعامل في سوقي التأمين والتمويل العقاري[٣٤].

وعلى ذلك فإن هذا الموقع الإلكتروني وما ينشر عليه من صفحات يكون بهدف تقديم خدمات توعية تساعد على الاستثمار بحكمة ومعرفة الحقوق والالتزامات، وبالتالي فإن هذا الموقع الإلكتروني وسلسلة الكتيبات وقنوات التواصل التي تنتجها الهيئة هي أحد أهم سبل نشر الوعي الاستثماري والثقافة المالية بصفة عامة والتي تعد من بين أهدافها وأولوياتها.

وعلى ذلك أطلقت الهيئة العامة للرقابة المالية مبادرة للتوعية بالخدمات المالية غير المصرفية عبر موقعها الإلكتروني ووسائل الاتصال الجماهيري بهدف نشر الوعي والثقافة المالية بين العديد من فئات المجتمع، وهذه المبادرة تتضمن إطلاق بنك معلومات للتثقيف المالي يبدأ من التعريف بالأنشطة المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة ويمتد التعريف بالدور الرقابيّ للهيئة الذي تمارسه لتحقيق سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية. ويهتم بنك المعلومات بإطلاق عدد من الرسائل الاتصالية التي تقدم معلومات لحماية المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية لمعالجة الأخطاء الشائعة التي قد يقع فيها المستثمر أو المتعامل في تلك الأنشطة، مما قد يعود بالضرر على أمواله واستثماراته، أو قد يعرضه للمساءلة القانونية في بعض الأحيان نتيجة عدم الإلمام بحقوقه والتزاماته وبالأسس التي يتعين عليه إتباعها لتجنب تلك الأخطاء[٣٥].

كما عقدت الهيئة العامة للرقابة المالية جلسة حوارية لشباب الجامعات في مقر الهيئة بالقرية الذكية، وذلك تحت عنوان "مبادرة الهيئة العامة للرقابة المالية للتوعية المالية للشباب" وذلك في إطار الاهتمام بالشباب والحرص على توعيتهم مالياً[٣٦].

---

(33) نقلا عن امنية خيري إبراهيم، أهمية دمج هيئات الرقابة المالية غير المصرفية في هيئة رقابية واحدة بهدف إحكام الرقابة على القطاع المالي غير المصرفي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع٣، كلية التجارة، جامعة عين شمس، يوليو ٢٠١٤، ص٢٣٧

(34) نقلا عن دليل المستثمر لمفهوم ونشاط رأس المال المخاطر، بقلم د/ سامي عبد الباقي، الهيئة العامة للرقابة المالية، سلسلة توعية المستثمر المصري في مجال سوق المال، متوفر عللى الموقع الإلكتروني www.iinvest.org.eg

(35) متوفر على الموقع الإلكتروني www.findevgateway.org .

(36) متوفر على الموقع الإلكتروني www.youm7.com

كما شهد العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠ قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإعداد ستة مشروعات قوانين وقرارات تتعلق بمختلف الأنشطة المالية غير المصرفية وهذه مشاركة من الهيئة في تطوير العمل التشريعي لأنشطة التمويل غير المصرفي، وفي إطار ذلك فقد شاركت الهيئة ونظمت عدة مؤتمرات لهذا الغرض وأيضاً للاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال(٣٧).

وعلى ذلك فإن الثقة في المنتجات المالية غير المصرفية لن تتحقق بدون إدراك لدور الهيئة الرقابي والوعي بالتشريعات المالية التي أعدتها الهيئة وإسهامها في استحداث أدوات جديدة في مجالات التمويل العقاري وصناديق الاستثمار والتمويل متناهي الصغر، وما يتم العمل عليه -الآن- من تطوير لتشريعات سوق المال وآليات صناعة التأمين وصناديق التأمين الخاصة.

كما أن مبادرات التوعية والتثقيف المالي سوف تشمل مختلف الأنشطة التي تتولى الإشراف عليها من سوق المال، وتأمين وصناديق التأمين الخاصة والتمويل متناهي الصغر والتمويل العقاري، وذلك كنتيجة لما شاهدناه من تطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما أسهم كثيراً في تحقيق سهولة الوصول لمزيد من المنتجات والخدمات المالية، وما صاحبها من زيادة المخاطر عند اتخاذ القرار المالي والاستثماري الصحيح.

كما أن توحيد الأجهزة الرقابية التي تخضع لها المؤسسات المالية غير المصرفية في جهاز واحد من خلال إنشاء الهيئة العامة للرقابة المالية وتنفيذ لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية هو خطوة هامة كضمان التنسيق مع تدعيم للقدرات المالية والأدوات الرقابية.

إن المربع الرقابي يتألف من أربعة عناصر أساسية ومختلفة للرقابة، ألا وهي القواعد التنظيمية والتأهيل المهني بمشاركة الاتحادات والجمعيات المهنية، أما العنصر الثالث هو هيئة الرقابة المالية، والعنصر الرابع هو التوعية المالية لدى المستثمر باعتبارها العنصر الأساسي لإكمال المربع الرقابي حتى تظل العملية الرقابية سليمة(٣٨).

ثالثاً: دور الإعلام في محو الأمية المالية.

الإعلام ظاهرة اجتماعية قديمة أنشأت وتطورت مع نشوء وتطور الجماعة البشرية لتتلاءم في النهاية مع شكل المجتمع واحتياجاته، ويؤكد علماء الاجتماع والنفس بأن الإعلام بوسائله المتعددة هو أكثر وسائل التأثير على عقول وأفكار الناس. ومن ذلك فإن الإعلام أهم وسيلة من وسائل التأثير الجماهيري.

كما يكتسب الإعلام أهمية أكبر في ظل التكنولوجيا الحديثة وما تقدمه من إنجاز علمي قادر على تسهيل دور الإعلام في السيطرة على الشؤون الاقتصادية والسياسية والثقافية وتقويم مساراتها،

(37) نقلا عن عمرو احمد كمال الدين محمد عبد الملك، الدور الحديث لمؤسسات التمويل غير المصرفية، رسالة دكتوراه، مقدمة لكلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٢.

(38) نقلا عن امنية خيري ابراهيم، اهمية إصدار تشريع بشان رفع سقف الرقابة على انشطة القطاع غير المصرفي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، يوليو ٢٠١٤، ص٢٠٧.

افر له المناخ المناسب للعمل الإعلامي الحر، والبعيد عن سيطرة السلطة التي غالباً ما تسخره أهدافها وسياساتها دون النظر لدوره التوعوي والاستثماري. كما أن الكيانات الإعلامية ضمة في العالم تؤثر في المسار الاقتصادي ضمن منظومته العالمية، باعتبارها جزءاً منه، فلا أمامها إلا أن تلتزم بمسؤولياتها تجاه توعية جماهيرها من القراء أو المشاهدين أو المستمعين لهم بالمتغيرات الاقتصادية وتأثيراتها الإيجابية والسلبية(٣٦).

ومن ذلك فإن للإعلام دور هام وبارز في محو الأمية المالية وذلك بسبب وصوله إلى الكثير من المجتمع، وهذا ما شاهدناه في الآونة الأخيرة من وجود حملات توعية حول مفهوم الشمول ي وأنواع الخدمات المالية وإبراز أهم المشاريع الناجحة في المجتمع والتي كان أساسها تمويلات ة، وذلك بهدف تحفيز فئات المجتمع على التعامل مع مقدمي الخدمات المالية.

إن طرح مبادرات التوعية المالية، وورش العمل والملتقيات والندوات والانتقال بها لمختلف ربوع ر بهدف محو الأمية المالية وما يتم نشره على المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي مجرد جهود فردية ما لم تشارك فيها مختلف وسائل الإعلام وذلك لتوعية المواطنين وإرشادهم قيق التثقيف المالي، وزيادة استفادة مختلف شرائح المجتمع من الخدمات المالية، حيث أن الإعلام علاقة وثيقة بالحراك التنموي الشامل وما ينضوي تحت لوائه من شؤون ثقافية وسياسية تصادية، حيث أن الإعلام ملزم أخلاقياً ومهنياً أن يضع المواطن العادي في مواجهه حقيقية مع كل تغيرات الاقتصادية التي لم تعد بعيدة عن اهتمام المواطن العادي لارتباطها بحياته.

وعلى ذلك فإن الإعلام له دور هام وبارز في محو الأمية المالية والتي يجب علينا عدم إغفال هذا دور الهام، كما أنه له دور مكمل لمبادرات التوعية المالية التي تطلقها القطاعات والمؤسسات المالية ي المجتمع.

مبحث السادس: النتائج والتوصيات.

بعد استعراض الإطار النظري لكل من ماهية محو الأمية المالية وأهميته في اتخاذ القرارات لاقتصادية والتحديات التي تواجهه وعلاقته بالشمول المالي، واستعراض المبادرات التي تهدف إلى حو الأمية المالية فإنه قد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وذلك على النحو التالي: -

ولاً: النتائج

- يحقق محو الأمية المالية نجاحات استراتيجية على الواقع المستقبلي، حيث يترتب عليه اتخاذ حكم مستند إلى معلومات.
- محو الأمية المالية هو أحد المؤشرات التي تضمن جودة الخدمات المالية حيث يقيس قدرة المستخدمين على التخطيط والادخار والاستثمار والموازنة.

---

(39) نقلا عن عبد العزيز بن سعود الحياط، دور الإعلام في التنمية الإقتصادية، ورقة علمية مقدمة إلى المنتدى الإعلامي السنوي السابع، الجمعية السعودية للإعلام والاتصال، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية

• إن محو الأمية المالية يذهب أبعد من تقديم المشورة والمعلومات المالية حيث أن التركيز يأتي في المقام الأول على الشخص الفرد الذي يملك مصادر محدودة ومهارات قليلة، لاستيعاب تعقيدات القرارات المالية والعمل على تخفيفها من خلال التعامل اليومي مع الوسطاء اليوميين.

• إن المستهلكين المثقفين مالياً يستطيعون إفادة الاقتصاد من خلال تشجيع التنافس الحقيقي وإجبار مقدمي الخدمة على الابتكار والإبداع وتحسين مستويات الكفاءة.

• إن نشر الثقافة المالية لا ينطبق على شريحة غير المتعاملين مع القطاع المالي أو الأميين فقط بل إنها تمتد لأكثر من ذلك لتصل إلى العاملين داخل القطاع المالي وغيرهم من الحاصلين على درجات علمية عالية، وذلك لنشر ثقافة الادخار والتخطيط المالي الجيد وخاصةً أن المجتمع المصري تحول من شعب منتج لشعب مستهلك.

* في غياب منافسة سليمة ولوائح تنظيمية فعالة يتم تقديم الخدمات المالية في أغلب الأحيان إلى أناس غير مؤهلين للحصول عليه، وأن العمل على نشر الثقافة المالية دون مراعاة لتعقيدات القرارات المالية وتكلفة الخدمات المالية يؤدي في الواقع إلى تفاقم عدم الاستقرار المالي والاقتصادي.

* وجود علاقة طردية بين محو الأمية المالية وتعزيز الشمول المالي في المجتمع حيث كلما ارتفع مستوى الثقافة المالية في المجتمع كلما تم شمول المجتمع بالخدمات المالية الرسمية والعكس صحيح.

*أحرزت الدول العربية تقدماً على مدى العقد الماضي من حيث مستويات الثقافة المالية ومبادرات التعليم المالي والشمول المالي بفضل الجهود المشتركة للبنوك والمصارف المركزية والحكومات والمنظمات غير الربحية المختلفة، ومع ذلك لا يزال العالم العربي متخلفاً عن المناطق الأخرى حيث لا تزال هناك إمكانات كبيرة لدفع مستويات الثقافة والمعرفة المالية، إذ يمتلك نحو ٣٠% فقط من السكان البالغين في الدول العربية معرفة مالية مناسبة مقابل معدل عالمي يبلغ ٣٤%

* تعتبر الرقابة الفعالة على الخدمات المالية والمصرفية أحد مكونات محو الأمية المالية حيث إنا فقدناه كان هذا مؤشراً على حدوث مخاطر مالية في المستقبل ومن كانت الحاجة الماسة لتشريع يحقق الثقة بين القطاع المالي والمواطنين ورفع كفاءة المتعاملين في الأسواق المالية.

ثانياً: التوصيات والدراسات المستقبلية

*التوصيات

في ضوء الاستنتاجات السابقة المشار إليها، توصي الدراسة بما يأتي: -

*إعداد استراتيجية وطنية للتعليم والتثقيف المالي بمشاركة المصارف وجهات من القطاعين العام والخاص لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين خاصةً أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والمسنين وموظفي القطاع العام والشباب والنساء الأميين والمغتربين واللاجئين وسكان الأرياف وذوي الدخل المحدود.

* تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة تتواءم مع احتياجات الفئات المستبعدة خصوصاً الأطفال والشباب والنساء وذوي الدخل المنخفض ومن

ضرورة مراعاة متطلبات العملاء عند تصميم المنتجات والخدمات لهم، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس على الإقراض والتمويل.

تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية وإنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني، وحماية حقوق الدائنين، وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والعمليات المصرفية الإلكترونية.

إنشاء قواعد بيانات شاملة وموحدة لمواطني الدولة بهدف استخدامه من قبل المصارف والمؤسسات المالية لتسهيل إجراءات فتح الحسابات والعمليات المالية الأخرى وسهولة الاطلاع على بيانات العملاء مع مراعاة المعاهدات والقوانين والنصوص التي تحمي السرية المصرفية.

- الاهتمام بتدريب وتأهيل موظفي البنوك والمؤسسات المالية وغيرهم من مقدمي الخدمات المالية الذين يتعاملون مباشرةً مع العملاء للتخفيف من تعقيدات إجراءات فتح الحسابات وتنفيذ العمليات المالية بما لا يتعارض مع متطلبات إدارة المخاطر.
- إيلاء العناية القصوى لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى مالكي ومديري المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- مراعاة قلة خبرات المستهلكين الجدد فيما يتعلق باستخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم.
- توفير برامج التوعية للمستهلك المالي من خلال حملات التوعية العامة التي تهدف إلى تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية تلاءم احتياجاتهم.
- الاهتمام بالتوعية والتثقيف حول مفهوم الجرائم المالية والمخاطر المتعلقة بها بشكل عام وبغسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل خاص.
- إدخال مادة التثقيف المالي للمراحل الابتدائية في مناهج التعليم الرسمي والخاص التي تعتمده وزارات التربية والتعليم في المدارس العربية ودمج برامج التعليم المالي في المناهج الجامعية وبرامج محو الأمية.
- استخدام وسائل الإعلام (التلفزيون والراديو والمجلات والصحف) بالإضافة إلى وسائل تكنولوجيا حديثة (التعليم الإلكتروني، وتطبيقات الهاتف المحمول، وشبكات التواصل الاجتماعي) كمنصات لتوسيع نطاق برامج التعليم.
- توزيع مطبوعات ومواد تعليمية مجانية في البنوك والمصارف المركزية والمدارس والجامعات (كتيبات وأقراص مدمجة ومنشورات...)
- تعزيز الإفصاح والشفافية في المعاملات المصرفية وجعلها الأساس لمبادئ حماية المستهلك المالي بما يدعم الثقة في النظام المصرفي ويساهم في توسيع قاعدة العملاء وتمكينهم من اتخاذ قرارات مالية سليمة ومبنية على معلومات دقيقة.
- سرعة الانتهاء من تأسيس مجلس استشاري لحماية المتعاملين في أسواق المال في مصر والتي تضم أنشطة أسواق المال والأنشطة المرتبطة بها.

* العمل على تطوير الإطار القانوني والرقابي عن طريق رصد الفجوات في النظام الرقابي وصولاً إلى تطبيق المعايير الدولية.

* **الدراسات المستقبلية**

لابد من العمل على تطوير هذه الدراسة في المستقبل حيث لا يجب أن يقف الأمر عند هذا الحد، أي يجب البدأ من حيث ما انتهى عنده الآخرون، وعلى ذلك فإنه يجب دراسة ما يلي: -

* تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة.
* المستثمر الذكي ودوره في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.
* الابتكار والابداع لتطوير البنية التحتية للنظام المالي.

وهذه الدراسات على سبيل المثال وليس الحصر.

الخاتمة:

إن الحاجة إلى محو الأمية المالية أمر محسوس في كل من الأقطار النامية وتلك الآخذة في النمو على حد سواء، حيث أنه يكون فارقاً ليس فقط في حياة الأفراد وإنما أيضاً في تماسك ونزاهة وجودة الأسواق.

من المتعارف عليه أن أي تطور أو تقدم لن يتم بمحض الصدفة بل لابد أن يسبقه معرفة وعلم، وهذا هو أساس البحث حيث لا يمكن أن يتم شمول المجتمع مالياً بدون نشر الثقافة المالية والعمل على محو الأمية المالية، حيث أن العلم والمعرفة هما أهم وسائل النهوض بالمجتمعات.

وعلى ذلك فإن محو الأمية المالية يعتبر شرطاً مسبقاً ونتيجة تابعة للشمول المالي في آنٍ واحد.

كما أن المستهلكين المثقفين مالياً يستطيعون إفادة الاقتصاد من خلال تشجيع التنافس الحقيقي وإجبار مقدمي الخدمات على الابتكار والإبداع وتحسين مستويات الكفاءة. كما أن الرفاه والازدهار يتأتى فقط من خلال الموازنة السليمة للمكونات الأربعة في التمويل أي الكسب والإنفاق والتوفير والاستثمار ولتحقيق هذا فإن محو الأمية المالية في غاية الأهمية ويجب أن يصبح إلزامياً.

CamScanner

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

الكتب

*د/محمود محمد خير الدين، سياسة تسعير الخدمات المصرفية وتأثيرها على ربحية البنوك، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، ٢٠١٨.

*د/وائل رفعت علي، د/إبراهيم جابر السيد، الإدارة المالية وسوق المال، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، ٢٠١٨.

*د/يوسف حسن يوسف، تأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية على اقتصاد الدول، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، ٢٠١٢.

الرسائل العلمية

*حنين محمد بدر عجور، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء، رسالة ماجستير، مقدمة لكلية التجارة، الجامعة الإسلامية (غزة)، ٢٠١٧.

*محمد أبو النصر صالح، تقييم دور شبكات الأمان الاجتماعي في تخفيض معدلات الفقر في مصر، رسالة دكتوراه، مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٦.

* عمرو أحمد كمال الدين محمد عبد الملك، الدور الحديث لمؤسسات التمويل غير المصرفية، رسالة دكتوراه، مقدمة لكلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٢.

التقارير

* التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٢، صندوق النقد الدولي.

* تقرير البنك الدولي لسنة ٢٠١٦.

* التعليم المالي للفقراء: الخطوط التوجيهية للتعليم المالي، ج. سيبشتاد- م. كوهين- ك. ستاك، واشنطن، ٢٠٠٦.

* دليل المستثمر لمفهوم ونشاط رأس المال المخاطر، بقلم د/ سامي عبد الباقي، الهيئة العامة للرقابة المالية، سلسلة توعية المستثمر المصري في مجال سوق المال.

المجلات

* مجلة البوصلة الاقتصادية عدد ٣٢، الصادر في مايو ٢٠١٧.

* مجلة الأهرام الاقتصادية عدد ٢٥١٧، الصادر في ١٧ سبتمبر ٢٠١٧.

* مجلة المصرفيون (تصدر عن المعهد المصرفي المصري- البنك المركزي المصري) العدد الثامن عشر، السنة الخامسة، أكتوبر ٢٠١٧.

* مجلة المصرفيون، العدد الثامن، السنة الثانية، إبريل ٢٠١٥.

* مجلة المصرفيون، العدد التاسع، السنة الثالثة، يوليو ٢٠١٥.

CamScanner

بحوث ومقالات

* أرشد عبد الأمير حاسم الشمري، الشمول المالي وأثره في تحقيق النجاح الاستراتيجي للمصارف الخدمية، مجلة الكلية الإسلامية (ع٤٩)، الجامعة الإسلامية، العراق، ٢٠١٨.

* محمد محمد أحمد باغة، مدخل استراتيجي لتعزيز فعالية وكفاءة الشمول المالي، إدارة الأعمال، مجلة المدير الناجح، ع١٦١، جمعية إدارة الأعمال العربية، يونيو ٢٠١٨.

* صبري نوفل، الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية، الاقتصاد والمحاسبة، نادي التجارة، ع٦٦٧، يناير ٢٠١٨.

* إيما بروهولم وميجان باكستون وصوفي ياتيس، مقال بعنوان خمسة مفاهيم خاطئة يتم تداولها عن التثقيف المالي للأطفال والشباب، فريق عمل أسبوع المال العالمي، المنظمة العالمية لمالية الأطفال والشباب، مارس ٢٠١٨.

* مقال بعنوان الثقافة المالية في العالم العربي شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي، اتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث، نوفمبر ٢٠١٧.

* ندين شحاده، مقال بعنوان الشمول المالي في العالم العربي، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، إبريل ٢٠١٧.

* ميرندا بشارة، مقال بعنوان منظومة متكاملة من أجل تعزيز الشمول المالي في مصر، بوابة التمويل الأصغر، أكتوبر ٢٠١٦.

* حمود بن سنجور الزدجالي، الشمول المالي من أجل التنمية الاجتماعية والاستقرار، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مج٢٣، ع٣، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، العاصمة المجرية بودابست، يونيو ٢٠١٥.

* سونيا كيلي، مقال بعنوان صعوبة التنظيم في مجال الشمول المالي، مركز الشمول المالي، مايو ٢٠١٥.

* أمنية خيري إبراهيم، أهمية دمج هيئات الرقابة المالية غير المصرفية في هيئة رقابية واحدة بهدف إحكام الرقابة على القطاع المالي غير المصرفي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع٣، كلية التجارة، جامعة عين شمس، يوليو ٢٠١٤.

* أمنية خيري إبراهيم، أهمية إصدار تشريع بشأن رفع سقف الرقابة على أنشطة القطاع غير المصرفي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع٣، كلية التجارة، جامعة عين شمس، يوليو ٢٠١٤.

مؤتمرات

* المعهد المصرفي المصري، المسابقة البحثية السابعة ٢٠١٦، بعنوان "دور الجهاز المصرفي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الرؤية المصرية ٢٠٣٠.

* عبد العزيز بن سعيد الخياط، دور الإعلام في التنمية الاقتصادية، ورقة علمية مقدمة إلى الملتقى الإعلامي السنوي السابع، الجمعية السعودية للإعلام والاتصال، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

ـ بن عبد الكريم الهوني، برامج التعليم والتوعية ودورها في حماية المستثمر، مؤتمر إعادة الثقة
ي المال في المنطقة العربية والشرق الأوسط، مارس ٢٠١٠.

ع الإلكترونية

www.ekb.eghttps://
www.cma.org.sahttps://
www.uabonline.orghttps://
www.worldbank.comhttps://
www.oecd.orghttps://
www.findevgateway.orghttps://
www.fra.gov.eghttps://
www.cbe.org.eghttps://
www.mercycrops.orghttps://
www.giz.dehttps://
www.aliqtisadi.comhttps://
www.al-sharq.comhttps://
www.citigroup.comhttps://
www.youm7.comhttps://
www.aaib.comhttps://
www.cbi.gov.eghttps://
www.childfinanceinternational.org
www.iinvest.org.eghttps://

ع الإنجليزية

* Dr.Suresh Chandra Bihari, financial literacy...the key to financial deepe the journal of Indian Institute of banking and finance (October-Decer 2010).
* G20/OECD/INFE report, Ensuring financial education and consu protection for all in the digital age, by the OECD/INFE techn committee and its expert subgroup on the Role of financial educatio financial inclusion, in Hangzhou, September 2016.
* National strategies for financial education, OECD/INFE policy handbook,
* OECD/INFE international survey of adult financial literacy competen OECD, Paris, 2016.
* Financial education initiatives in the Arab Region, a stocktaking report Habib Attia, Arab monetary fund, Hellen Engelhard, GIZ, with support input from central banks in the Arab region.
* World Bank Policy research working paper 4079, banking services everyone, Barriers to bank access and use around the world, Decen 2006.
* The 2017 Brooking financial and digital inclusion Project report, by Rob Lewis, john D. Villasenor and Darrell M. West, August 2017.
* Financial inclusion initiatives, the Bangkok central ng Philippians re released in 2015.
* Access to finance and economic growth in Egypt, a study led by Sahar N the world bank.